الثورة
الاحد 10 رمضان 1433 هـ - 29 يوليو 2012م العدد (17421)

أربعة مسارات رئيسية للبرنامج المرحلي للعامين القادمين

خبراء ينتقدون عدم تفاعل مجتمع المانحين مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية

■ ،،كتب / محمد راجح

حذر خبراء اقتصاد من عدم تفاعل المجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية والاكتفاء بالوعود التي تذهب أدراج الرياح .

وتتفاقم الأزمة الاقتصادية في اليمن مع انشغال الجميع في القضايا السياسية والأمنية وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين واتساع الفجوة الحاصلة في الفقر والبطالة وبادرت الحكومة إلى أعداد برنامج مرحلي للتنمية للعامين القادمين، يستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والتعافي الاقتصادي وتعزيز الحكم الرشيد وتطوير أفاق التعاون مع شركاء التنمية، بالإضافة إلى خطوات متعددة لتحريك الاقتصاد ورفع نسبة النمو والعمل على تثبيت الاستقرار السياسي والأمني وتهيئة البيئة المواتية للاستثمار.

ويتضمن البرنامج المرحلي أربعة مكونات رئيسية يأتي في طليعتها مكون الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للأوضاع في اليمن ،ومكون خاص بالأولويات العاجلة والتدابير الضرورية اللازمة لتجاوز التداعيات السلبية للأحداث الماضية .

ويأتي على رأس تلك الأولويات استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي والأمني وتعزيز سيادة القانون وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويتضمن المكون الثالث برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى ويشمل مجموعة من السياسات والبرامج الداعمة لتهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر .

كما يشمل هذا المكون كذلك تنشيط النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتحقيق تطلعات الشباب، فيما يتناول المكون الرابع اليات التمويل والتنفيذ المقترحة للبرنامج الاستثماري المترجم لأهداف وسياسات البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية.

دعم عاجل

يرى خبراء اقتصاد أن على المجتمع الدولي تحمل مسئولياته تجاه اليمن وعدم المماطلة في تقديم الدعم اللازم لإنعاش الوضع الاقتصادي والتنموي وتنفيذ مشاريع تنموية تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة وإحداث استقرار اجتماعي واقتصادي ومعيشي ينعكس بشكل إيجابي على استقرار الأوضاع في البلاد بشكل عام.

وتتمثل الغاية العامة للبرنامج بالعمل على استعادة الاستقرار السياسي والأمني والتعافي الاقتصادي وتعزيز الحكم الرشيد وتطوير أفاق التعاون مع شركاء التنمية، كما يتضمن خطوات متعددة لتحريك الاقتصاد ورفع نسبة النمو والعمل على تثبيت الاستقرار السياسي والأمني وتهيئة البيئة المواتية للاستثمار.

وتتصدر الاحتياجات الطارئة اهتمامات الخطة التي تستهدف تنفيذ برامج طارئة لتلبية حاجة السوق المحلي من المشتقات النفطية بصورة مستدامة وتوفير الطاقة الكهربائية والمضي في تنفيذ حزمة الإصلاحات الوطنية الشاملة.

واشتمل البرنامج أيضا على العديد من الإجراءات لإصلاح الأوضاع السياسة المالية والنقدية والعمل على تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية، وحشد التمويلات الخارجية الكافية لمشاريع البرنامج الاستثماري العام للبرنامج المرحلي ،وكذا استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة وتحقيق الانسجام والتناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية.

لكن وفقاً لخبراء فإن الحكومة مطالبة بالعمل على نيل ثقة المانحين والمجتمع الدولي وإظهار جدية ورغبة وإرادة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ووضع حد لاستشراء الفساد والمحسوبية والقدرة على إعداد رؤية متكاملة وشاملة بالاحتياجات التنموية لليمن وعرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده الشهر القادم.

إجراءات مرحلية

يدعو الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق إلى ضرورة إنعاش الاقتصاد الوطني الذي يمر بمرحلة صعبة واستغلال الموارد المتاحة ومن أهمها تنمية القطاعات الواعدة والضرائب خلال الفترة الراهنة لرفد خزينة الدولة بالموارد المالية المناسبة .

وطبقاً للدكتور الرفيق فإن القطاعات الإنتاجية الواعدة وتنمية الإيرادات الضريبية البديل الأمثل للدعم الخارجي.

ويقول إن الاقتصاد اليمني لا يزال يصنف من ضمن البلدان العشرين الأقل نمواً في العالم على الرغم من أن المسيرة التنموية في البلاد بدأت منذ خمسة عقود.

وأرجع ذلك إلى محدودية الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة والبنية المؤسسية، وما ترتب عليه تدني الإنتاجية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

مؤكداً أن الاقتصاد الوطني يرزح تحت وطأة إشكاليات انتشار الأمية، ونقص المقومات الهيكلية ومحدودية النشاط الصناعي، وقصور الموارد المالية.

وأضاف أن هامش النمو المعروف بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لم يتعد ٠,٨٪ في السنوات الماضية، بالإضافة إلى أن درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ارتفعت من ٣٤,٤٪ في عام ١٩٩٠م إلى ١٦٢,٢٨٪ في العام ٢٠٠٦م مشدداً على ضرورة أن لا يتجاوز عجز الموازنة العامة في حدود ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

استقرار الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني عند ٤,٦ مليار دولار

■ ،،خاص/الثورة

كشفت إحصائية حديثة أن الأصول الخارجية للبنك المركزي بلغت في نهاية شهر مايو ٢٠١٢م نحو ٩٩٣,١ مليار ريال تعادل ٤ مليارات و٦٤٤,٨ مليون دولار تغطي ٧ أشهر من الواردات.

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن الاصول الخارجية للبنك كانت في نهاية ابريل ٢٠١٢م نحو ٩٩٧,١ مليار ريال تعادل ٤ مليارات و٦٦٣,٥ مليون دولار.

وبلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١م نحو ٩٦٨,٨ مليار ريال بما يعادل ٤٥٣١,٣ مليون دولار تغطي ٧ أشهر من الواردات مقارنة مع ٩٨٤,٩ مليار ريال تعادل ٤٦٠٤,٩ مليون دولار في نهاية شهر نوفمبر٢٠١١م .

وقال البنك المركزي أن أصوله الخارجية شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال شهر ديسمبر وبمقدار ١٥,١ مليار ريال بما يعادل ٧١,٦مليون دولار .

تراجع الودائع بالعملة الأجنبية إلى ٥٩٥ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

قال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية والإسلامية شهدت تراجعاً خلال شهر مايو ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ٤٢ مليار ريال .

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعملة الأجنبية انخفضت إلى ٥٩٥ ملياراً و٤٧٥ مليون ريال مقابل ٦٢٧ ملياراً و٤٨٦ مليون ريال في ابريل ٢٠١٢م م .

وكانت الودائع بالعملة الأجنبية قد سجلت أعلى صعود لها خلال العام الجاري في شهر مارس ٢٠١١م حيث بلغت ٦١٤ ملياراً و٥٣٥ مليون ريال .لكنها تظل أدنى مما وصلت اليه في العام الماضي والتي تجاوزت ٧٠٥ مليارات ريال .

في برنامج تدريبي استمر ٦٠ يوماً

تأهيل ٥٠ امرأة في مجال التطريز وإنتاج المشغولات اليدوية بصنعاء

■ ،،الثورة/ حمدي دوبلة

اختتمت أمس بمركز مسيك النسوي التابع لاتحاد نساء اليمن بصنعاء فاليات البرنامج التدريبي للنساء في مجال التطريز والأعمال اليدوية والذي أقيم بدعم من المنظمة الألمانية للتعاون الدولي (جي، تي، زد) على مدى ٦٠ يوماً بمشاركة ٥٠ امرأة.

وأوضحت إيمان حجر، مديرة المركز، أن البرنامج قدم معلومات هامة للمتدربات في الطرق الحديثة للتطريز وإنتاج المشغولات اليدوية التراثية .. مشيراً في تصريح لـ(الثورة) إلى أن هذه الفعالية تأتي في إطار حرص المركز على تقديم الدعم للنساء وتزويدهن بالمهارات اللازمة التي تساعدهن في الاعتماد على أنفسهن وإقامة المشاريع الخاصة بهن والتي تساهم في تحسين دخولهن ومستوى معيشة أسرهن.

وأضافت حجر أن مركز مسيك النسوي اختتم قبل أيام دورة مماثلة في إطار برامجه التأهيلية الموجهة للنساء.

قطاع البناء والتشييد يجتذب تمويلات بـ ٢٢,٥ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

اجتذب قطاع البناء والتشييد تمويلات مصرفية خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٢٢ مليارا و٨٧٥ مليون ريال وذلك مقابل ٣٠ مليارا و٧٥٨ مليون ريال .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن التمويلات المصرفية لقطاع البناء والتشييد شهدت ارتفاعاً بنحو ٧ مليارات و٨٨٣ مليون ريال .

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع البناء والتشييد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، حيث ارتفعت من ١٢ مليارا و١٧٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ١٧ مليارا و٧٩٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٦م ، ثم قفزت إلى ٢٩ ملياراً في عام ٢٠١٠م .

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات الجاذبة للتمويلات المصرفية نظرا لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية في هذا القطاع .

امسيتان رمضانيتان لزارعي النخيل بالحديدة

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

نظمت مساء أمس الهيئة العامة لتطوير تهامة بمحافظة الحديدة امسيتين رمضانيتين لمزارعي النخيل بمنطقة الجاح بمديرية بيت الفقيه ومنطقة المدمن بمديرية التحيتا .

وفي الامسيتين التي حضرها الدكتور مصطفى ثابت سعيد مدير الشئون الزراعية بالهيئة والمهندس محمد موسى غبري نائب مدير الشئون الزراعية و سعيد عبدالواسع نائب مدير الاعلام الزراعي بالهيئة أكد الدكتور عبدالسلام الطيب رئيس الهيئة على أهمية زراعة النخيل الغذائي والاقتصادي وما تقدمه الهيئة من خدمات لمزارعي النخيل وكذا اهتمام وزارة الزراعة بهذا المحصول الاقتصادي الهام .

مشيرا إلى أن قيادة الهيئة نظمت هذه الامسية وجاءت اليها بهدف الاستماع إلى هموم ومشاكل مزارعي النخيل من أجل السعي إلى حلها بتعاون كافة الجهات ذات العلاقة ..مشددا على ضرورة تبني مزارعي النخيل للتقنيات الزراعية الحديثة التي تعمل على تطوير وزيادة الإنتاج في محصول النخيل وقد وفرت وزارة الزراعة فسائل بالأنسجة وشبكات الري المختلفة وعلى المزارعين تبني واستخدام هذه التقنيات الحديثة لزيادة إنتاجهم من التمور وتوفير المياه والتقليل من تكاليف الانتاج.

وكان مزارعو النخيل استعرضوا في حديثهم في الامسية المشاكل والمعوقات التي تواجههم وخاصة في مجال تسويق التمور وتدني أسعارها نتيجة عدم وجود أسواق محلية وخارجية إلى جانب المعامله السيئة التي يتعرضون لها من قبل مصنع التمور الذي يقوم بتأخير وزن منتجاتهم وتدني الاسعار التي يقدمها المصنع لمزارعي النخيل وعدم استقرارها مايكبدهم خسائر مادية كبيرة بالإضافة إلى عدم التزام المصنع بسداد قيمة التمور التي يشتريها منهم بدون فواتير بيع في حينه .

مناقشة أداء مؤسسة المياه والصرف الصحي بساحل حضرموت

استئناف العمل بمشروع مجاري عدن

■ ،،عدن/المكلا/سبأ/الثورة/أحمد بن زاهر

اتفقت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن وشركة (كي.اف.إن.دبليو) من حيث المبدأ أمس على استئناف العمل بالعقد الثالث "ط" لمشروع مجاري عدن الكبرى.

وقال مدير عام المؤسسة المهندس نجيب محمد أحمد لـ(سبأ) بأن الاتفاق الذي تم على سقفه المالي بتمويل ذاتي حكومي يبلغ ملياري ريال سيدخل قيد التنفيذ والعمل في المشروع خلال الأيام القادمة.

وأشار إلى أن المشروع سيؤمن تنظيم عملية الصرف الصحي لمجاري عدن بصورة سليمة وبيئة خالية من أية عراقيل فنية كما لحقت بالمشروع في العام الماضي والذي توقف العمل بسببها.

وأوضح بأن كافة المعدات لإنعاش وتطوير المشروع جاهزة، لافتاً إلى أن هناك فرق فنية مشتركة تم تشكيلها من قبل المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي والشركة المنفذة للمشروع ممثلة بالاستشاري الألماني /دوتشن هوتن/.

مبيناً أنه اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لهذا المشروع الخدماتي الذي سيسد الثغرات العارضة والعشوائية لتسريب مياه المجاري وسيعمل على انسيابها في المجاري وفق المواصفات والمقاييس البيئية المتفق عليها بين الطرفين لموقعين على الاتفاقية.

من جهة أخرى، ناقش مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي مناطق ساحل حضرموت برئاسة المحافظ رئيس لمجلس خالد سعيد الديني أمس تقريراً عن نشاط المؤسسة وسير إنجاز العمل في مشروعي مياه ومجاري الشحر والمكلا.

واستعرض الاجتماع مستوى تنفيذ برنامج الصيانة والتشغيل ونشاط الأداء التشغيلي وتحصيل المديونية وبرنامج العمل التنفيذي للمؤسسة خلال العام ٢٠١١م.

كما وقف الاجتماع أمام الانقطاعات الحالية لخدمات المياه في منطقة فوة بمديرية المكلا والمعالجات المتخذة بشأن تجاوز هذه الإشكاليات وخلق استقرار في تموينات المياه للتجمعات السكنية في المناطق الغربية من مدينة المكلا من خلال زيادة إنتاجية آبار حقول منطقة زمن ومعالجة الإشكاليات الفنية الحالية في الخط الناقل للمياه والشروع في إدراج هذا العام مشروع آبار الغليلة ليشكل رافداً لتغذية هذه المناطق من المياه وبما يلبي احتياجات التوسعات السكنية ومواكبة تنامي اتساع الحركة العمرانية في هذه المناطق.

وشدد المحافظ الديني على ضرورة الاهتمام بتحسين أوضاع خدمات المياه والمعالجة السريعة لمشكلة انقطاعات تموينات المياه في منطقة فوة.

إلى ذلك مول صندوق تمويل الصناعات المنشآت الصغيرة بمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م، (١٧٧) مشروعاً لعدد (٣٢٤) فرصة عمل بمبلغ وقدره (٨٧ مليوناً و٤٠٦ آلاف ريال) أوضحت ذلك لـ «الثورة» الأخت/علياء فيصل بن كوير، مدير صندوق تمويل الصناعات المنشآت الصغيرة بمحافظة حضرموت، مشيرة إلى أنه تم من خلال هذه القروض تمويل العشرات من المنشآت الصغيرة الانتاجية والخدمية والتجارية في مجالات الصيدليات ومخازن الأدوية وقوارب الأصطياد ومفارش بيع الأسماك والخضروات والفواكه والبخور وصوالين ومقاهي الانترنت وغيرها.

وأشارت إلى أن هذه القروض التي يمنحها فرع الصندوق بالمحافظة تعمل على توفير العديد من فرص العمل وتساعد أصحابها على تحسين أوضاعهم المعيشية..

المتطلبات الأساسية للمواد الغذائية

د. أحلام سلام●

■ ،،إن سلامة الأغذية والأشربة تعتبر أحد المتطلبات الأساسية لضمان صحة الإنسان. ومن أجل تأمين هذه السلامة تم ابتكار ما يعرف بفترة الصلاحية، وهي المسافة الزمنية التي تفصل بين تاريخين، تاريخ إنتاج أو صنع أو تعبئة أو إعداد المادة الغذائية، وتاريخ انتهاء صلاحية المادة الغذائية. وفترة الصلاحية تدمغ على المنتج على شكل تواريخ هجرية أو ميلادية أو كليهما معاً، وتختلف طول هذه الفترة بحسب طبيعة السلعة، وتركيبها الكيماوي، وخواصها الفيزيائية، ومحتواها من الماء، والحمل الميكروبي الموجود فيها، ودرجة حساسيتها تجاه عوامل الفساد المختلفة، وطبيعة العبوة التي توجد فيها، وقدرة هذه الأخيرة على توفير الحماية الضرورية للمادة الموجودة في داخلها على مختلف الصعد المتعلقة بالنقل والتداول والتخزين.

وفترة الصلاحية قد تكون أياماً معدودة لبعض المنتجات (مثل الألبان وبعض مشتقاتها)، وشهوراً لأخرى (مثل العصائر والمشروبات)، وسنوات لثالثة (مثل الأغذية المجففة والمعلبة والمجمدة)، وهذه الفترة هي دليل تشريعي غذائي، وفي الوقت نفسه دليل إرشادي للصانع والتاجر والمستهلك من أجل ضمان جودة الغذاء أو المنتج.

وكي تكون فترة الصلاحية دليلاً أكيداً على جودة المنتج لا بد من تأمين الظروف المناسبة للتخزين والنقل والتوزيع، بدءاً بالصانع، ومروراً بالتاجر والبائع، وانتهاء بالمستهلك، لأنه في حال عدم التقيد بهذه الظروف فإن فترة الصلاحية تصبح حبراً على ورق.

نعم أن فترة الصلاحية تصبح حبراً على ورق، والأدلة على ذلك كثيرة جداً، ولعل أكبر دليل يعبر عنها على أرض الواقع في البلدان العربية، هو ظاهرة فرش المواد الغذائية بعلبها وقناديها في الشوارع وعلى الأرصفة وعربات العرض تحت وهج الشمس الحارق يومياً من الصباح إلى المساء من دون غطاء يحميها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كان القيظ اللاهب يذيب إسفلت الشوارع، فماذا عن مدة صلاحية المادة الغذائية الموجودة داخل هذه العلبة؟ أن مدة الصلاحية هنا أصبحت موضع شك كبير وكبير جداً.

إن انتهاء مدة الصلاحية قد يعني بكل بساطة أن المنتج أصبح فاسداً وليس سليماً صحياً، وبالتالي يجب التخلص منه بأي وسيلة، أما في حال استعماله فقد يسبب عواقب وخيمة، قد تصل إلى حد الموت.

ومن أكثر العواقب شيوعاً نتيجة انتهاء مدة الصلاحية هو التسمم الغذائي الذي تظهر عوارضه وعلاماته في فترة زمنية قصيرة، وتكون على هيئة غثيان وتقيؤ وإسهالات ومغص في البطن والحمى، وفي بعض حالات التسمم قد يتأثر الجهاز العصبي فيحصل الشلل.

وعلى سيرة الصلاحية لا بد من الحديث عن المياه المعلبة في عبوات بلاستيكية، فهي الأخرى تملك فترة صلاحية، وبعد فتح علبة المياه فإن مدة صلاحيتها ليست طويلة وفقاً للتاريخ المدموغ عليها كما يتصور البعض، فهي يوم واحد في درجة الحرارة العادية وثلاثة أيام إذا وضعت في البراد، لأن ترك العلبة لمدة أطول يجعلها فريسة سهلة للميكروبات الآتية من الفم أو من البيئة المحيطة، خصوصاً عندما يتم الشرب مباشرة من فوهة القنينة، فهذا السلوك يعتبر وسيلة مجانية تسهل وصول البكتيريا إلى مياه العبوة لتنشط فيها في الطول والعرض، لذلك من الأفضل استخدام أكواب الماء للشرب. أيضاً أن تعبئة العبوة بالماء واستعمالها مرات عدة من دون غسلها وتنظيفها يساهمان في تلوثها وفي نمو الميكروبات فيها.

وأشارت اختبارات أجريت على مياه معلبة تجاوزت فترة صلاحيتها أنها تحتوي على ملوثات ليس مصدرها الماء بل العبوات البلاستيكية نفسها، إذ كما هو معروف أن تلك العبوات تصنع من مادة البولي ايتيلين تيريفتالات المشتقة من البترول إضافة إلى مواد أخرى تكسبها اللون والمرونة والمتانة، والواضح أنه كلما طال مكوث المياه في أحضان العلبة ازدادت مقادير الملوثات فيها خصوصاً مع انتهاء مدة صلاحيتها.

وعلى صعيد العبوات البلاستيكية كشفت دراسة ألمانية أن مستوى الهرمونات في المياه الحاوية عليها أعلى بمرتين من تلك الموجودة في ماء الصنبور، والسبب يرجع إلى كون العبوات البلاستيكية تحرر كميات قليلة من الهرومونات الجنسية الذكرية والأنثوية، صحيح أنها كميات ضحلة، ولكن شرب المياه المعلبة باستمرار يؤدي إلى تكوم هذه الهرمونات في الجسم، من هنا يعتقد بعض العلماء أنها يمكن أن تعرقل عمل الغدد الصماء في الجسم، وبالتالي قد تترك وراءها ما لا يحمد عقباه على الصحة عموماً، وعلى الوظائف الجنسية والخصوبة عند الرجل خصوصاً.

ومن السلوكيات السيئة المنتشرة بكثرة عادة تعبئة القنينة البلاستيكية بمياه الصنبور أو غيره، واستعمالها مراراً وتكراراً خصوصاً في بلادنا، وفي رأي الخبراء أن هذا السلوك قد يحمل معه أخطاراً تتعلق بالصحة، لأن مادة الكلور في مياه الصنبور تتفاعل مع العبوة البلاستيكية فتطلق بعض المواد السامة، غير أن الضالعين في معرفة البلاستيك عن كثب يقولون أن نسبة مادة الكلور الواصلة إلى المنازل قليلة جداً ولا يمكنها أن تتفاعل بهذه النسبة الضئيلة مع مواد العبوة البلاستيكية إلا في درجات حرارة عالية أو في وجود أشعة الشمس، وإن مثل هذا الأمر غير متوافر في المنازل.

وفي ما يخص الأغذية المجمدة، فهي أيضاً تملك فترة صلاحية تراوح من شهرين إلى ١٨ شهراً تبعاً للمادة الغذائية المجمدة، وذلك على عكس ما يتوهم بعضهم بأن صلاحيتها دائمة ما دامت مودعة في أحضان "الفريزر".

إن فترة صلاحية الأغذية المجمدة تكون كاملة شرط تغليفها طازجة، إضافة إلى حفظها في شكل جيد في درجة حرارة مناسبة في الثلاجة، مع الانتباه في شكل خاص إلى احترام سلسلة التبريد من وقت تجميدها إلى لحظة استهلاكها لأن أي شرخ يحدث في سلسلة التبريد هذه يجعل السلعة موضع شك من ناحية قابليتها للاستهلاك.

● الأمين العام لحماية المستهلك